الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/47/27
11 February 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الرابعة (A/47/648)]

٤٧/٢٧ - مسائل أنغيلا ، وبرمودا ، وتوكيلاو ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ، وغوام ، ومونتسيرات

ألف

عام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسائل أنغيلا ، وبرمودا ، وتوكيلاو ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ، وغوام ، ومونتسيرات ،

وقد درست الفصل ذا الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بتلك

(١) انظر : A/47/23 (Part VI) ، الفصل العاشر .

الأقاليم ، ومنها ، بصفة خاصة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن المبادئ التي ينبغي أن يهتدي بها الأعضاء عند تحديد ما إذا كان يوجد أم لا يوجد التزام بإحالة المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تعي ضرورة ضمان تنفيذ الإعلان على الوجه التام والسريع فيما يتعلق بتلك الأقاليم ، بالنظر إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنويع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية ،

وإذ تعي تعرض الأقاليم الصغيرة ، بصفة خاصة ، للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى تلك الأقاليم ، في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة ، أمر ينبغي أن يظل قيد الاستعراض ،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدم لتنمية بعض الأقاليم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلا عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تضع في اعتبارها ضعف اقتصاد الأقاليم الصغيرة وتعرضها للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة ، وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة وتوصيات اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠[٢] .

وإذ تشير إلى استنتاجات وتوصيات حلقتي الأمم المتحدة الدراسيتين الإقليميتين المتعلقتين بإنهاء الاستعمار والمعقودتين في عام ١٩٩٠ احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان

---

(٢) انظر A/COMF.147/5-TD/B/AC.46/4 .

والشعـــوب المستعمرة ، والموقف الذي اتخذته حكومات الأقاليم والوارد في تقريري الحلقتين الدراسيتين[٣] ،

١ - توافق على الفصل الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بكل من أنغيلا ، وبرمودا ، وتوكيلاو ، وجزر تركس وكايكوس ، وجـــزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ، وغوام ، ومونتسيرات[١] ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف مركزها السياسي في المستقبل ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلـــة ، وتطلـــب ، في هذا الصدد ، إلى الدول القائمة بالإدارة أن تيسر ، بالتعاون مع حكومات الإقاليم ، وضع برامج للتثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي بين الشعوب بالإمكانيات المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير ، وفقا للخيارات السياسية المشروعة المتعلقة بالمركز ، المحددة تحديدا واضحا في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) ؛

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤوولية الدول القائمة بالإدارة أن تهيئ في الأقاليم الظروف التي يكون من شأنها تمكين شعوب تلك الأقاليم من أن تمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

٥ - تكرر تأكيد رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تشكل ، بأي حال من الأحوال ، ذريعة لتأخير ممارسة شعوب تلك الأقاليم ، على وجه السرعة ، حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير ؛

٦ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، لتشجيـــع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم ، وتوصي بمواصلة منح الأولوية ، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية ، لتعزيز وتنويع اقتصاداتها كل على حدة ؛

---

(٣) A/AC.109/1040 و Corr.1 و A/AC.109/1043 .

٧ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية ، على اتخاذ أو مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية لتلك الأقاليم ، بما في ذلك الموارد البحرية ، أو تنميتها أو التصرف فيها ، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية تلك الموارد في المستقبل ؛

٨ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي ، وتطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية أن تواصل رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم ؛

٩ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومات الأقاليم كل على حدة ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات ؛

١٠ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعزز أو تواصل تعزيز العلاقات الوثيقة القائمة بين الأقاليم والمجتمعات الجزرية الأخرى في مناطقها كل على حدة ، وأن تشجع التعاون بين حكومات كل من تلك الأقاليم والمؤسسات الإقليمية ، فضلا عن الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ؛

١١ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتعاون أو تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في أعمالها عن طريق توفير معلومات حديثة وفي حينها بشأن كل إقليم يقع تحت إدارتها ، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ، وعن طريق تيسير إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم للحصول على معلومات مباشرة عنها وللتحقق من رغبات وأماني السكان ؛

١٢ - تناشد الدول القائمة بالإدارة أن تواصل أو تستأنف مشاركتها في اجتماعات وأنشطة اللجنة الخاصة في المستقبل ، وأن تكفل مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة ؛

١٣ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتطلب إليها أن تواصل منح تأييدها التام للإجراءات التي تتخذها اللجنة الخاصة في سبيل بلوغ ذلك الهدف ؛

١٤ - تدعو الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى إلى أن تشرع أو تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم ؛

١٥ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى أن تولي المراعاة الواجبة ، عند وضع برامجها لتقديم المساعدة ، للنص المعنون "التحديات والفرص : إطار استراتيجي" ، الذي اعتمده بالاجماع اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة[٢] ؛

١٦ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة وأن توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يتوجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٢
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

باء

الأقاليم كل على حدة

أولا - ساموا الأمريكية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[٤] ،

وإذ تحيط علما بإنشاء لجنة جديدة بشأن المركز السياسي واستعراض الدستور من قبل الحاكم و "الفونو" وهو المجلس التشريعي للإقليم ،

وإذ تلاحظ الحاجة الى تنويع وتنمية اقتصاد الاقليم عن طريق توسيع نطاق الصناعات الصغيرة القائمة والموجهة نحو الخدمات ، فضلا عن تنمية صيد الأسماك للأغراض التجارية وأنشطة السياحة ،

وإذ تلاحظ أيضا الدمار الواسع الذي سببه إعصار فال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وجهود الانعاش التي بذلتها حكومة الاقليم جنبا الى جنب مع الدولة القائمة بالادارة والمجتمع الدولي ،

---

(٤) انظر A/C.4/47/SR.7 .

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨١ ،

١ - ترحب بإنشاء لجنة جديدة بشأن المركز السياسي واستعراض الدستور بموجب أمر تنفيذي من الحاكم في آب/أغسطس ١٩٩٢ ؛

٢ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، على مواصلة تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ، من أجل الحد من اعتماده الشديد اقتصاديا وماليا على الولايات المتحدة الأمريكية ؛

٣ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة دعم التدابير التي تتخذها حكومة الاقليم لتعزيز تنوع الاقتصاد وتنمية الصناعات القائمة ، لاسيما السياحة وصيد الأسماك للأغراض التجارية ؛

٤ - تطلب إلى الدولة القائمة بالادارة أن تستمر في تقديم المساعدة اللازمة الى الاقليم ، عن طريق عدد من الوكالات التابعة لها ، لإعادة بناء عديد من المرافق العامة وآلاف المساكن الأسرية التي دمرها إعصار فال أو أصابها بأضرار جسيمة ؛

٥ - تلاحظ أنه قد انقضت فترة احدى عشرة سنة منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم .

ثانيا - أنغيلا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة[٥] ،

وإذ تدرك رغبة شعب أنغيلا في رفع مستوى الحكم الذاتي ،

---

(٥) انظر A/C.4/47/SR.4 .

وإذ تحيط علما ببيان الدولة القائمة بالادارة بأنها ستساعد شعب أنغيلا على تحقيق استقلاله عندما يعبر عن رغبته وفقا للدستور ،

وإذ تلاحظ رد فعل الزعماء السياسيين إزاء الغاء الدولة القائمة بالادارة عقوبة الاعدام وبيان رئيس الوزراء في هذا الصدد ،

وإذ تحيط علما بقبول الاقليم بصفة مراقب في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩١ ،

وإذ تلاحظ أن معدل البطالة في الاقليم قد انخفض من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ١,١ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وأن المرتبات والبدلات في القطاع العام قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ عام ١٩٨٤ ، وأن عدد الوظائف قد زاد بنسبة ٣٤ في المائة منذ عام ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك عجز نظام التعليم في أنغيلا عن التخفيف من مشكلة ندرة الموظفين الوطنيين المهرة ، لاسيما في ميادين الادارة الاقتصادية والسياحة ، وما يشكله اصلاح التعليم من أهمية قصوى في تحقيق الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل للاقليم ،

وإذ تلاحظ كذلك أنه من المتوقع أن يقوم المانحون الخارجيون ، عن طريق المنح والقروض التساهلية ، بتمويل البرنامج الحكومي لاستثمارات القطاع العام للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، والذي يقدر بمبلغ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،

وإذ تضع في الاعتبار الأهداف الرئيسية للتنمية التي وضعها المجلس التنفيذي للاقليم ، وهي تحسين ادارة الاقتصاد عن طريق زيادة كفاءة القطاع العام ، والتنمية الاستراتيجية للموارد البشرية عن طريق اصلاح نظامي التعليم والتدريب ، ووضع سياسات متكاملة لاصلاح الهياكل الأساسية المادية فضلا عن الحفاظ على البيئة الطبيعية ،

وإذ تسلم بمساهمة الموارد البحرية لأنغيلا في اقتصادها المحلي ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨٤ ،

١ - تحيط علما ببيان رئيس الوزراء ومفاده أن حكومة أنغيلا لا تعتزم السعي نحو نيل الاستقلال خلال فترة ولايتها الحالية ؛

٢ - تلاحظ مع القلق أن الدولة القائمة بالادارة لاتزال ترفض تفويض وزراء حكومة الاقليم أي اختصاصات أخرى تتعلق بالمجالات الخاصة الداخلة في نطاق مسؤولية الحاكم قبل تحديد إطار زمني للاستقلال ؛

٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تتشاور مع حكومة وشعب أنغيلا وأن تأخذ في الاعتبار رغباتهما قبل اتخاذ أي قرار من المحتمل أن يؤثر على معيشة شعب الاقليم ؛

٤ - ترحب بقبول الاقليم بصفة مراقب في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر مشاركة الاقليم في المنظمات الاقليمية و/أو الدولية الأخرى ؛

٥ - تثني على حكومة الاقليم لحالة العمالة الكاملة فعلا في الاقليم وللزيادات التي تحققت في المرتبات وعدد الوظائف في القطاع العام على مدى السنوات الماضية ؛

٦ - تلاحظ مع القلق عدم قدرة النظام التعليمي في أنغيلا على تزويد سوق العمل في الاقليم بالمدراء المهرة ، لاسيما في مجالي الادارة الاقتصادية والسياحة ؛

٧ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة وكذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى الى أن توفر لحكومة أنغيلا امكانيات التدريب لموظفيها في هذا الصدد أو أن تواصل توفير هذه الامكانيات ؛

٨ - تدعو المجتمع الدولي للمانحين الى أن يساهم بسخاء في البرنامج الحكومي لاستثمارات القطاع العام للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، وأن يقدم للاقليم كل المساعدات الممكنة لتمكينه من بلوغ الأهداف الانمائية الرئيسية التي وضعها المجلس التنفيذي للاقليم ؛

٩ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة الاقليم بغرض حماية وحفظ الموارد البحرية ، ومراقبة أنشطة صائدي الأسماك الأجانب الذين يعملون بطريقة غير مشروعة في المنطقة ؛

١٠ - تطلب إلى الدولة القائمة بالادارة أن تقدم الى الاقليم المساعدة اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة التي سببها إعصار هوغو ، وأن تيسر تقديم مساعدات وأموال اضافية للاقليم عن طريق المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ؛

١١ - تلاحظ أنه قد انقضت فترة ثماني سنوات منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة أخرى الى أنغيلا .

ثالثا - برمودا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة[٥] ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح برنامج الاستقرار الاقتصادي والادارة المسؤولة الذي تضطلع به الحكومة ، والخطوات المتخذة لتعويض التدهور في ايرادات السياحة ،

وإذ تلاحظ حدوث زيادة ملحوظة في البطالة في الاقليم ،

وإذ تلاحظ مع القلق حدوث زيادة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الاقليم ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم يمكن أن يشكل ، في ظروف معينة ، عقبة في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تلاحظ أنه لم تزر الاقليم قط أي بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة ،

١ - تعرب عن رأيها بأن شعب برمودا هو صاحب القرار الأخير فيما يتعلق بمستقبله ؛

٢ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تساعد حكومة الاقليم على تنفيذ برنامجها للاستقرار الاقتصادي والادارة المسؤولة ، بغية التقليل من أثر الانتكاس على اقتصاد الاقليم وزيادة البطالة على نحو لم يسبق له مثيل ؛

٣ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات ؛

٤ - تهيب أيضا بالدولة القائمة بالادارة أن تضمن ألا يشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم عقبة في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وألا يعوق سكان الاقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

٥ - تهيب كذلك بالدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

رابعا - جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة[٥] ،

وإذ تلاحظ اشتراك الاقليم كعضو منتسب في بعض المنظمات الاقليمية والدولية ،

وإذ تلاحظ أيضا الطلب المقدم من الاقليم للانضمام الى عضوية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه ، وفقا للتقرير السنوي لمصرف التنمية الكاريبي لعام ١٩٩٠ ، حدث نمو مطرد في اقتصاد الاقليم ، وإذ تلاحظ التدابير التي اتخذتها حكومة الاقليم لتنمية القطاعين الزراعي والصناعي ،

وإذ تلاحظ أن الاقليم قد يصل الى مركز المساهم الصافي في دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مما سيتطلب منه المساهمة في تمويل مشاريعه بالكامل ،

وإذ تلاحظ أيضا أنه قد جاء في تقرير مصرف التنمية الكاريبي أن ندرة الأيدي العاملة الماهرة هي أهم عقبة منفردة في سبيل تحقيق الامكانات الانمائية الكاملة لاقتصاد الاقليم ،

وإذ تلاحظ كذلك أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تنظر حاليا في أن تواصل فيما بعد سنة ١٩٩٢ برنامجها الخمسي لعدة جزر ، الذي مول مشاريع تعليمية في جزر فرجن البريطانية ،

وإذ تسلم بالتدابير التي تتخذها حكومة الاقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ،

١ - ترحب بقبول جزر فرجن البريطانية عضوا منتسبا في الاتحاد الكاريبي ؛

٢ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر انضمام الاقليم الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصفته عضوا منتسبا وكذلك اشتراكه في منظمات اقليمية ودولية أخرى ؛

٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تقدم الى الاقليم المساعدة اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة للإعصار هوغو ، وأن تيسر أمر تقديم مساعدة وأموال اضافية الى الاقليم من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ؛

٤ - ترحب بما تبذله حكومة الاقليم من جهود لرفع مستوى القوى العاملة وتلبية احتياجات الخدمة العامة من القوى العاملة المدربة ، وذلك عن طريق خطتها الانمائية للتعليم ؛

٥ - تطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يواصل تقديم مساعدته التقنية الى جزر فرجن البريطانيـــة ، مـــع مراعاة سرعة تأثر الاقليم بالعوامل الاقتصادية الخارجية وندرة الأيدي العاملة الماهرة في الاقليم ؛

٦ - تعـــرب عن ارتياحها لنظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مواصلة برنامجها الخمسي لعدة جزر ، الذي يستهدف تحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في الاقليم ؛

٧ - تحث المؤسسات المالية الاقليمية والدولية ، فضلا عن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تساعد حكومة جزر فرجن البريطانية في تحديد احتياجاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، وأن تزيد مشاركتها في الانعاش الكامل للاقليم ؛

٨ - تلاحظ مع الارتياح التدابير المتخذة من جانب حكومة الاقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على مواصلة تقديم مساعدتها الى الاقليم في تلك الجهود ؛

٩ - تلاحظ مع الأسف انقضاء ستة عشر عاما على زيارة بعثة الأمم المتحدة للاقليم ، وتناشد الدولة القائمة بالادارة تيسير ايفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

خامسا - جزر كايمان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة[٥] ،

وإذ تلاحظ انجاز عملية الاستعراض الدستوري في جزر كايمان ، فضلا عن الجدول الزمني المحدد لبدء نفاذ الدستور المعدل ،

وإذ تدرك أن من المقرر اجراء الانتخابات العامة في الاقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ،

وإذ تلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الاقليم للنهوض بالانتاج الزراعي بهدف التخفيف من شدة اعتماد الاقليم على المؤن المستوردة ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن المستثمرين الأجانب يواصلون امتلاك وتعمير معظم الممتلكات والأراضي ،

وإذ تلاحظ أن نسبة متزايدة من القوى العاملة في الاقليم تتألف من المغتربين ، وأن الحاجة تدعو الى تدريب أهل الاقليم في الميادين التقنية والمهنية والادارية والفنية ،

وإذ تلاحظ أيضا الاجراء الذي اتخذته حكومة الاقليم بتنفيذ برنامجها لتشجيع زيادة مشاركة الأهالي في عملية صنع القرار في جزر كايمان ،

وإذ تلاحظ كذلك سياسة حكومة الاقليم للسيطرة على النمو في الخدمة العامة ورفع كفاءتها ،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الاقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها حكومة الاقليم وحكومات بلدان أخرى في المنطقة ، وجهود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، لمنع وقمع الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتهريب الأموال وتزييف الفواتير وأشكال الاحتيال الأخرى ذات الصلة ، فضلا عن استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧ ،

١ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة التعجيل ببدء انفاذ الدستور المعدل ، وذلك بتعاون وثيق مع حكومة الاقليم وبما يتفق مع رغبات وأماني أهالي كايمان ، تمكينا لشعب جزر كايمان من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح أن من المقرر اجراء الانتخابات العامة في الاقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وتطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل بذل جهودها ، بالتعاون الوثيق مع حكومة الاقليم ، لضمان اجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في جزر كايمان ؛

٣ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، تشجيع التنمية الزراعية لجزر كايمان بهدف تقليل اعتماد الاقليم على المؤن الغذائية المستوردة ؛

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، تيسير التوسع في البرنامج الحالي لضمان توظيف السكان المحليين ، ولا سيما على مستوى صنع القرار ؛

٥ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتشاور مع حكومة الاقليم ، بتقديم المساعدة اللازمة لزيادة كفاءة الخدمة العامة ؛

٦ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريب الأموال والجرائم الأخرى ذات الصلة ، فضلا عن الاتجار بالمخدرات ؛

٧ - تلاحظ مع الأسف انقضاء فترة خمسة عشر عاما منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم ، وتناشد الدولة القائمة بالادارة تيسير ايفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

سادسا - غوام

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة[٤] ،

وإذ تشير الى أن الجولة الثانية للمفاوضات بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة غوام التي تستهدف نقل ملكية أراضي ومنشآت في محطة أغانا الجوية البحرية قد بدأت في تموز/يوليه ١٩٩١ ،

وإذ تدرك استمرار حجز قطع كبيرة من الأراضي في الاقليم لكي تستخدمها وزارة الدفاع بالدولة القائمة بالادارة ،

وإذ تدرك أن الدولة القائمة بالادارة قد نفذت برنامجا لنقل ملكية فائض الأراضي الاتحادية الى حكومة غوام ،

وإذ تدرك أيضا امكانية تنويع وتنمية اقتصاد غوام في مجالي صيد الأسماك التجاري والزراعة ،

وإذ تضع في اعتبارها المناقشات الجارية بين لجنة غوام المعنية بتقرير شالمصير والفرع التنفيذي في الدولة القائمة بالادارة بشأن مشروع قانون الكمنولث لغوام ، التي انتهت مؤخرا والتي ستؤدي الى نظر الفرع التشريعي من الدولة القائمة بالادارة في هذا الاجراء ،

وإذ تشير الى أن شعب غوام وافق في الاستفتائين اللذين أجريا في غوام في عام ١٩٨٧ على مشروع قانون الكمنولث ، الذي سيؤكد حق شعب غوام في صياغة دستوره وحكم نفسه اذا ما بادر كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية الى اصداره ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٩ ،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ضمان ألا يعرقل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وألا يحول دون ممارسة سكان الاقليم لحقهم في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٢ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل العمل بالتعاون مع حكومة الاقليم للاسراع بنقل ملكية الأراضي الى شعب الاقليم واتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين حقوقهم في امتلاكها ؛

٣ - تلاحظ أن المناقشات الجارية منذ عام ١٩٩٠ بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة غوام المعنية بتقرير المصير قد أسفرت عن اتفاقات مشروطة بشأن أحكام قانون الكمنولث لغوام ، بما في ذلك الاتفاق على الاختلاف بشأن عدة أجزاء موضوعية من اقتراح غوام ، التي سوف تقدم الى كونغرس الولايات المتحدة للنظر فيها ؛

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل دعم التدابير المناسبة التي تتخذها حكومة الاقليم بهدف تعزيز النمو في مجالي صيد الأسماك التجاري والزراعة ؛

٥ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة بمواصلة الاعتراف بالهوية الثقافية والإثنية لشعب تشامورو ، وهم السكان الأصليون لغوام ، وبمواصلة احترام تلك الهوية ؛

٦ - تلاحظ انقضاء ثلاثة عشر عاما منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم .

سابعا - مونتسيرات

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[٥] ،

وإذ تشير إلى الدمار الذي سببه الإعصار هوغو في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وجهود الإنعاش التي تقوم بها حكومة الإقليم بالاشتراك مع الدولة القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي ،

وإذ تأخذ في الاعتبار عضوية مونتسيرات في الهيئات الإقليمية والدولية ، وطلب الإقليم الذي لم يبت فيه بعد بالعودة إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعليم والثقافة بصفة عضو منتسب ،

وإذ تلاحظ الانتخابات العامة التي أجريت في مونتسيرات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وانتخاب رئيس وزراء جديد ،

وإذ تلاحظ أيضا أن سياسة حكومة الإقليم ، رغم اعترافها بأن الاستقلال أمر حتمي ، تتبع نهجا تدريجيا في إعداد شعب مونتسيرات للاستقلال ،

وإذ تلاحظ كذلك أن اقتصاد الإقليم قد واصل انتعاشه ، وفقا لبيانات المصرف المركوي لمنطقة شرق البحر الكاريبي ،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء في مؤتمر ميامي السنوي الخامس عشر بشأن منطقة البحر الكاريبي ، المعقود في ميامي في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ومفاده أن صناعة الخدمات المالية في الجزر البحرية لا تتطلب سوى قدر ضئيل من الموارد الطبيعية ويمكن أن تسهم إسهاما جوهريا في اقتصاد البلدان الجزرية الصغيرة ،

وإذ تلاحظ سياسة حكومة الإقليم للاستعاضة عن المغتربين بمواطنين أكفاء مدربين تدريبا ملائما ،

وإذ تلاحظ أيضا أن التطورات المخطط لها في الإقليم والرامية إلى تعزيز جاذبية الجزيرة كمقصد للسائحين قد تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة ، في ظل عدم وجود إدارة فعالة للموارد الطبيعية ،

وإذ تشير إلى أن آخر بعثة تابعة للأمم المتحدة قد قامت بزيارة الإقليم في عام ١٩٨٢ ،

١ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل تكثيف وتوسيع برنامجها للمساعدة من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ؛

٢ - تكرر دعوتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، الخطوات اللازمة على وجه السرعة لتسهيل عودة مونتسيرات كعضو منتسب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛

٣ - تحث الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات المالية الاقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، على مواصلة توسيع نطاق مساعداتها المقدمة إلى الإقليم لتعزيز اقتصاد مونتسيرات في خططها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وتطويره وتنويعه ، فضلا عن تخفيف أثر الدمار الذي سببه الإعصار هوغو ؛

٤ - تطلب من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تسهيل وصول المساعدات المقدمة إلى حكومة مونتسيرات من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف ؛

٥ - تهيب بالدولة القائمة بالإدارة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، أن تساعد الإقليم في جهوده الرامية إلى تنفيذ استراتيجية للسياحة غير الضارة بالبيئة تهدف إلى تنمية موارده الطبيعية بأسلوب يتسق مع الاعتبارات البيئية ؛

٦ - تلاحظ مع الارتياح التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم ، بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة ، لإحياء صناعة الخدمات المالية الخارجية للإقليم ؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل تقديم المساعدة للإقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بتوفير المساعدة اللازمة لتدريب الموظفين المحليين على المهارات الأساسية اللازمة لتنمية الإقليم وتشجيع العمال المهرة على البقاء في الإقليم ؛

٩ - تلاحظ مع الأسف انقضاء فترة عشر سنوات منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات .

ثامنا - توكيلاو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل نيوزيلندا ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[٦] ،

وإذ تلاحظ استمرار أيلولة السلطة إلى السلطة المحلية وهي الفونو (المجلس) العام ، وإذ تدرك ضرورة المراعاة الكاملة لتراث شعب توكيلاو الثقافي وتقاليده خلال عملية تطوير المؤسسات السياسية لتوكيلاو ،

وإذ تلاحظ أيضا جهود توكيلاو لتنمية مواردها ، البحرية منها وغير البحرية وجهودها لتنويع قدرة سكانها على اكتساب الدخل ،

وإذ تلاحظ كذلك القلق الذي يساور شعب الاقليم فيما يتعلق بالنتائج الخطيرة للتغيرات في الإنماط المناخية على مستقبل توكيلاو ،

وإذ ترحب بالمعلومات التي تفيد بأن توكيلاو وإن كانت ترغب في الإبقاء على الفوائد التي تجنيها من صلتها الحالية بنيوزيلندا ، فإنها تسعى لاكتشاف سبل لتحقيق مزيد من الاستقلال الذاتي السياسي والإداري ،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها إلى توكيلاو الدولة القائمة بالإدارة ودول أعضاء أخرى ومنظمات دولية ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقيام البرنامج بإعداد البرنامج القطري الثالث لتوكيلاو للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ ،

١ - تشجع حكومة نيوزيلندا ، الدولة القائمة بالإدارة ، عند اضطلاعها بتنمية الإقليم سياسيا واقتصاديا ، على أن تواصل احترامها الكامل لرغبات شعب توكيلاو بطريقة تصون تراثه الاجتماعي والثقافي وتقاليده ؛

---

(٦) انظر A/C.4/47/SR.6 .

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتشاور مع الفونو (المجلس) العام ، زيادة مساعداتها الإنمائية لتوكيلاو من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ؛

٣ - تلاحظ أن خطة توكيلاو الرامية إلى نقل مكتب شؤون توكيلاو من آبيا إلى توكيلاو تجري في إطار التماس السبل لتحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي السياسي والإداري ، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى أن تواصل تقديم أقصى مساعدة ممكنة إلى الإقليم في هذا الصدد ؛

٤ - تدعو جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية والدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تمنح أو تواصل منح توكيلاو مساعدة اقتصادية طارئة خاصة للتخفيف من آثار العواصف الإعصارية ، ولتمكين الاقليم من تلبية احتياجاته للإنعاش والتعمير في الأجلين المتوسط والطويل والتصدي للقضايا المتعلقة بتغير الأنماط المناخية .

تاسعا - جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[٥] ،

وإذ تحيط علما بخطة حكومة الاقليم الرامية إلى إصلاح الخدمة العامة للنهوض بكفاءتها ،

وإذ تحيط علما أيضا بالخطوات الإدارية التي اتخذتها حكومة الاقليم لتنفيذ سياستها الرامية إلى الاعتماد على العمالة المحلية ،

وإذ تحيط علما كذلك بتصريح الحكومة عن حاجتها إلى مساعدة إنمائية قدرها ١١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لتحقيق هدفها المعلن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦ ،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء المؤسسة الإنمائية لتركس وكايكوس ،

وإذ تلاحظ كذلك صغر قطاع الزراعة واقتصاره على فلاحة الكفاف للسوق المحلية ، واستيراد نسبة ٩٠ في المائة من الغذاء الذي يستهلكه الاقليم ،

وإذ تشعر بالقلق إزاء استمرار انخفاض إنتاج مصائد الأسماك والمنتجات البحرية بالقيمة النسبية في العام الماضي ،

وإذ تحيط علما بحضور رئيس الوزراء الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود في باستير في تموز/يوليه ١٩٩١ ،

١ - تطلب إلى حكومة الإقليم أن تعمل على تعزيز فرص عمل بديلة لموظفي الخدمة المدنية الذين ستنهى خدماتهم نتيجة لإصلاح الخدمة العامة والتخفيض المزمع في عدد موظفي الخدمة المدنية ؛

٢ - تطلب أيضا إلى حكومة الاقليم أن تكفل ألا يؤدي استخدام المفتربين ضمن قوة العمل بالاقليم إلى إلحاق الضرر بتوظيف أبناء الجزر المتوفرين والمؤهلين على نحو ملائم ؛

٣ - تطلب الى الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسعى لإيجاد وسائل محددة لمساعدة حكومة تركس وكايكوس على بلوغ هدفها المعلن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦ ؛

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تدرس بصورة ايجابية ، وبالتعاون مع حكومة الاقليم ، احتياجات الاقليم في هذا الصدد بهدف تلبية تلك الاحتياجات ؛

٥ - تدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المانحة ، بما في ذلك المصرف الأوروبي للاستثمارات ومؤسسة الكمنولث الانمائية الى تقديم المساعدة اللازمة للاقليم من أجل انشاء المؤسسة الانمائية لتركس وكايكوس و/أو تشغيلها ؛

٦ - تحث الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الاقليمية والدولية المختصة على مساعدة حكومة الاقليم في زيادة كفاءة قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك ؛

٧ - تحث أيضا الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الاقليمية والدولية المختصة على دعم الجهود التي تبذلها حكومة الاقليم للتصدي لمشكلة تلوث البيئة وتدهورها ؛

٨ - تحيط علما بقبول جزر تركس وكايكوس عضوا منتسبا في الاتحاد الكاريبي وتدعو المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى الى أن تنظر في منح الاقليم مركزا مماثلا إذا طلبت حكومة الاقليم ذلك ؛

٩ - تلاحظ مع الأسف انقضاء إثنى عشر عاما منذ أن قامت بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم وتناشد الدولة القائمة بالادارة أن تسهل إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

عاشرا - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة[٤] ،

وقد استمعت الى بيان ممثل حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[٥] ،

وإذ تلاحظ قيام مجلس الشيوخ في جزر فرجن باعتماد تشريع وقّع عليه حاكم الاقليم ليصبح قانونا يقضي بإجراء استفتاء في عام ١٩٩٣ على المركز السياسي للإقليم ،

وإذ تلاحظ أيضا أن مد فترة الاقامة الى تسعين يوما كشرط لحق التصويت لا يستجيب لمخاوف ممثلي حكومة الاقليم ومخاوف اللجنة المعنية بالمركز والعلاقات الاتحادية حول أهلية الاشتراك في استفتاء بشأن تقرير المصير ،

وإذ تلاحظ كذلك طرح اقتراح باستصدار تشريع من كونغرس الولايات المتحدة بنقل ملكية جزيرة ووتر الى الاقليم في نهاية عام ١٩٩٢ ، وبإبقاء هذا الموضوع قيد النظر ،

وإذ تلاحظ موقف السلطات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بموضوع ملكية شركة جـــزر الهنـد الغربية للأراضـــي المغمورة في خليج لونغ باي بميناء شارلوت أمالي وحقها في استصلاحها وتعميرها ،

وإذ تلاحظ أيضا استمرار اهتمام حكومة الاقليم بأن تصبح عضوا منتسبا في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي وأن تحصل على مركز مراقب في الاتحاد الكاريبي ، وعدم قدرتها لأسباب مالية على الاشتراك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ،

وإذ تلاحظ كذلك ما أعربت عنه حكومة جزر فرجن وشعب الاقليم من قلق إزاء شغور المنصب القضائي بالمحكمة المحلية ورغبتهم في تعيين أبناء جزر فرجن لشغل مناصب عليا أخرى في النظام القضائي ،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧ ، والى طلب حكومة الاقليم الذي لم يبت فيه بعد بشأن ارسال بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم لمراقبة عملية الاستفتاء ،

١ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة تقديم أقصى قدر من التعاون والمساعدة الى حكومة الاقليم واللجنة المعنية بالمركز والعلاقات الاتحادية فيما يتصل بالاستعراض الذي تجريه بشأن شرط الاقامة للأشخاص المؤهلين للمشاركة في ممارسة حقيقية لحق تقرير المصير في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالادارة ، على سبيل الاستعجال ، الى تسهيل إنهاء الملكية الاتحادية لجزيرة ووتر في نهاية عام ١٩٩٢ ؛

٣ - تحيط علما بتسمية مرشح للمنصب القضائي بالمحكمة المحلية وبأن قاضي المحكمة المحلية في جزيرة سانت كروي هو من أبناء جزر فرجن ؛

٤ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالادارة بأن تيسر ، حسب الاقتضاء ، اشتراك الاقليم في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي ، فضلا عن اشتراكه في مختلف المنظمات الدولية والاقليمية ، بما في ذلك المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التابعة للبنك الدولي ، وفقا للسياسة التي تتبعها الدولة القائمة بالإدارة واختصاصات تلك المنظمات ؛

٥ - تطلب الى الدولة القائمة بالإدارة أن تستجيب لطلب حكومة الاقليم بإيفاد بعثة زائرة ومراقبة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

الجلسة العامة ٧٢
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

- - - - -